تَجْديدُ

المِنْوَالِ اللِّسَانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

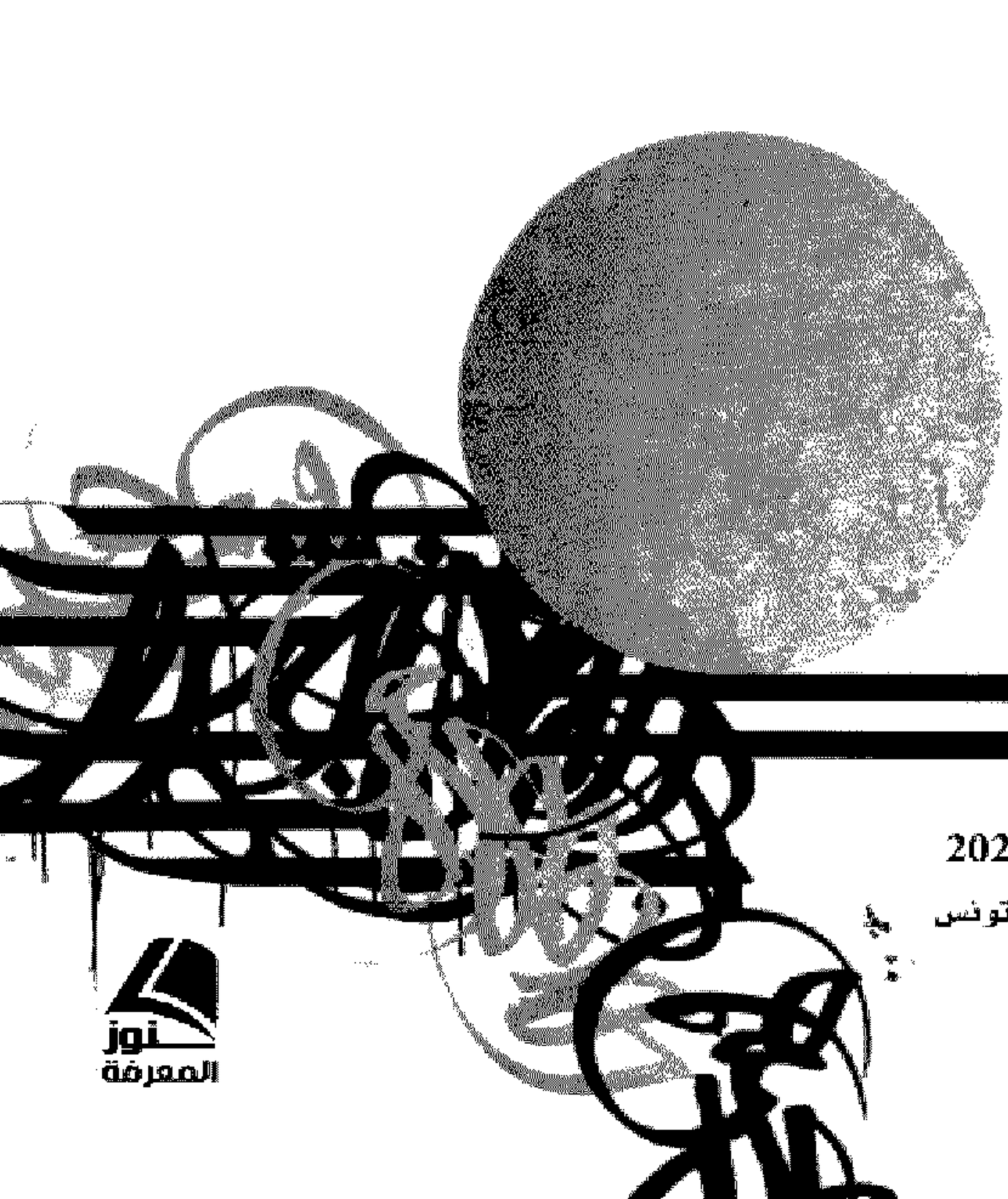

تحرير
د. فدوى العذاري

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

نور المعرفة

تَجْـديدُ
الـمِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بحوثٌ مُحكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

تَجْـديدُ
المِنْـوَالِ اللِّسَـانِيّ

بُحوثٌ مُحَكَّمَةٌ مُهْداة إلى
الأستاذ عزّ الدّين المجدوب

ندوة عقدت يومي 11-12 مارس 2020
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة/ تونس

تحرير

د. فـدوى العـذاري

نوز المعرفة

تجديد المنوال اللساني: بحوث محكمة

تحرير: فدوى العذاري

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: 2020/10/4371

ردمك: ISBN: 978 9957 74 918 7

الطبعة الأولى: 2021م/ 1442هـ

جميع الحقوق محفوظة © 2021

دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع
Dar Kunouz Al Marefa Publishers

عمّان – الأردن Amman - Jordan
عمّان: وسط البلد – ش. الملك حسين
مقابل بنك الإسكان
هاتف Tel: 00962 6 4655877
خلوي: Mobile: 00962 79 5525 494
E-mail : dar_konoz@yahoo.com
www.darkonoz.com

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو استنساخه أو نقله كليا أو جزئيا — في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطرق إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها — دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright © All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the Publisher.

في تجديد الدرس اللساني العربي،
معاني الكلام أنموذجا

أ. د. خالد ميلاد

khaledmilad14@gmail.com

نسعى، من خلال هذا البحث، إلى عرض تجربة بحثية في تجديد الدرس اللساني العربي عُنينا بها زمنا، وما نزال نسعى إلى مزيد تعميقها وتطويرها وتدقيق بعض من جوانبها، وذلك استنادا إلى:

أوّلا : منهج نحاتنا وبلاغيينا وأصوليينا وفلاسفتنا في سعيهم إلى تطوير الدرس اللساني العربيّ وتجديده وتعميقه، في مسار بحثيّ طويل تطوّر وتجدّد من القرن الثاني إلى القرن الثامن الهجريّ على الأقل، وأنتج بناء شامخا يمكن لكل باحث عربيّ أن يفخر بصلابته وتماسكه وانسجامه وحكمته، على أنه مع ذلك لم يعرف منذئذ تجديدَ نظر يُذكَر، أو تعهّدا بتلافي ما كان قد اعتراه من نقص وتوقّف وغموض، أو استكمالا لما صارت الحاجة إلى استكماله بحكم ما تغيّر من توجّهات بحثيّة كونيّة جديدة، وما تبلور من مناهج علميّة وظواهر حديثة، وما تجدّد من علوم ومعارف لسانية أصبحت في متناول كل باحث يروم التجديد بعد استيعابه المعمّق أصولَ درسه اللغوي وفروعَه ولطائفَ آدقّ دقائقه.

ثانيا: استنادا إلى ما جدّ من مناهج علميّة جديدة متجدّدة ومناويل طوّرت الدرس اللسانيّ الإنسانيّ وعمّقته بما حصل فيها من تراكمات معرفية وما أفرزته من نتائج علمية يمكن الاستفادة منها لتجديد النظر في مناويلنا واستكمال النظر في نظرياتنا اللسانية التي توقف النظر فيها مع توقّف عموم التفكير والاجتهاد والتجديد في الحضارة العربية الإسلامية منذ عديد القرون.

ونشير من البداية إلى أن اتجاهات الدرس اللساني العربي الحديث لم تتجاوز، في الأغلب الأعمّ،

- إما تمجيدَ الدرس النحويّ القديم وتقديسه وتفخيمه دون بيان حدود كفايته في حركة البحث العلمي الإنساني وفي الأُطر الزمانيّة الجديدة المتجدّدة؛
- وإما الانبهارَ بالنظريات الغربية الحديثة والتخصصَ في نقلها وتبنيها والدفاع عنها وتعميق النظر فيها دون بيانٍ لقيمتها المنهجيّة في علاقتها بنظريتنا وما يُمكن أنَ نغنَمَه؛
- وإما مقارنة الحديث بالقديم وبيان ما يجمع بين بعض نظرياته والنظريات الحديثة من مظاهر الاختلاف والائتلاف؛ واسقاطَ ما تضمنته النظريات الحديثة من مواضيع وأسس ومفاهيم على مواضيع الدراسات القديمة ومفاهيمها وأسسها العلمية والمنهجية، إسقاطا يطمس القديم والحديث معا.

ونشير إلى أن مذهبنا يقوم على حسن استيعاب الدرس اللساني العربي بجميع مكوّناته النحوية واللغوية المعجمية والبلاغية والأصولية والفلسفية، وعلى دقّة التمثّل لَطائفه من خلال نصوصه المختلفة الممتدة على مدى سبعة قرون على الأقل (ق2 – ق8) والمؤسسةِ لحركة تطوّره وتجدّده ونزعته إلى مزيد التماسك والانسجام والاكتمال، من جهة، والاستفادة، منهجيا، من الدرس اللساني الحديث الذي يؤرّخون له، في الأغلب الأعمّ، بصدور مصنّف فرديناند دي سوسير دروس في اللسانيات العامّة، وما تلا ذلك من نظريات ومناويل حديثة، وذلك لتطوير مناهجنا العلمية وبلورة تصوراتنا المعرفية وفتح مسارات درسنا اللساني واستكمال صرحه الشامخ، دون تشويه بنائه وطمس ما تميّز به من أصالة ووضوح، من جهة ثانية.

ويقتضي ذلك منا أن نبني بحثنا هذا على ثلاثة أقسام:

1- في بيان الحاجة إلى فتح مسالك التجديد من خلال النظر في تطوّر دراسة معاني الكلام في أبرز مراحل الدرس اللساني العربي القديم.

2- في بيان الحاجة إلى تجديد دراسة معاني الكلام من خلال ما غنمناه من

مناهج مستجدات الدرسين اللساني والتداولي الحديثين وما طرأ عليهما من مستجدات.

3- في بيان ما نقترحه، في مجال اهتماماتنا البحثية، من تجديد لدراسة معاني الكلام في العربية وتصنيفها وجعلها مدخلا لدراسة الأبنية التركيبية والدلالية.

وألاحظ بدءا أنّ معاني الكلام، مصطلح استخدم، في نظريتنا اللغويّة، إزاء عبارات أخرى وضعت للمفهوم ذاته من مثل أقسام الكلام: وهو مصطلح يتقابل مع مصطلح أقسام الكلم: وهي اسم وفعل وحرف، من جهة، ويتقابل، من جهة ثانية، مع عبارة معاني الكلم، المقصود بها معانيها اللغوية، وتنضوي تحت علم اللغة، «يعلم اللغة تعرف معاني الألفاظ» [البحر المحيط، 4، 1]، ويتقابل مع مصطلح معاني النحو، من جهة أخرى، وهو مصطلح وضعه الجرجاني (471هـ)، وذكر أنها لا تعدو أن تكون أصول النحو وأحكامه التركيبية التي تحكم الدلالات المحصلة من الأبنية النحوية، واختزل العبارة في كلمة المعاني، ومن ذلك جاء قسم علم من علوم البلاغة هو «علم المعاني» الذي لا يعدو أن يكون علم معاني النحو التركيبة الدلالية لدى إجرائها إجراءات مخصوصة بما يتناسب مع ما تقتضيه الأحوال والمقامات التداوليّة المخصوصة.

وسأستخدم معاني الكلام بمعنى يتناسب مع أقسام الكلام التي اعتبرت في قسمها الإيقاعيّ أعمالا كلامية، وهو المعنى الذي يتناسب بدوره، عموما، مع أعمال الكلام التداولية (speech acts)، محافظا على المصطلح العربي، معاني الكلام، تبسيطا للمفهوم وتعلقا بمصطلحاتنا الأصلية، ساعيا إلى تطوير المفهومين القديم والحديث، ومُستهما، بذلك، في تطوير نظريتنا اللغويّة ونظرية أعمال الكلام التداولية الحديثة.

1- في بيان الحاجة إلى فتح مسالك التجديد من خلال النظر في تطوّر دراسة معاني الكلام في أبرز مراحل الدرس اللساني العربي القديم.

1-1. يُعدّ كتاب سيبويه خلاصة التفكير النحويّ العربي إلى أواخر القرن الثاني الهجري، وهو مصنف لا نجد فيه وفي مصنفات النحاة إلى نهاية القرن

الرابع الهجري تصنيفا مباشرا صريحا لمعاني الكلام، ولا نجد بناء للدرس النحوي يستند إلى معاني الكلام، وإنّما كان تصميم هذه المصنّفات استنادا إلى أقسام الكلم: فقد توزّعت المباحث في الدرس النحوي منذ سيبويه إلى: مقدمات تمهيدية تحدّد المصطلحات المفتاحية والمفاهيم المحوريّة الواردة فيها، ثمّ إلى دراسة الاسم من حيث نظامه ومتعلّقاته في قسم أوّل، ثمّ دراسة الفعل من جهة نظامه ومتعلّقاته في قسم ثان، ثمّ درسوا في قسم ثالث الحرف، فالمشترك في قسم رابع أخير.

ومع ذلك، وخلال مختلف الأقسام التي لم تتجل الحدود بينها تماما في الكتاب، يحدّثنا سيبويه عن معاني الإثبات والنفي والاستفهام والأمر والنهي وما يكون بينها من استرسال وتشارط واقتضاء واستلزام. ويسعى إلى نوع من التصنيف التأليفي الثلاثيّ لمعاني الكلام فيحدّثنا، عموما، عن الكلام الواجب والكلام المنفي والكلام غير الواجب، دون وضع حدّ دقيق لكلّ منها.

ونفهم أنّ الواجب عنده هو كل ما يوضع موضع انقضاء التحقّق إثباتا أو نفيا أو تأكيدا: فهو معنى يفيد حصول المعاني المقصودة لذاتها في الواقع واستقرارها وثباتها في اعتقاد المتكلم.

ويقابل الواجبَ من جهة أولى المنفيُّ، يتأكد هذا التوجّه لدى سيبويه عندما يقول مقابلا بين معنى ليس ومعنى كان: «معنى ليس النفي كما أنّ معنى كان الواجب» (الكتاب، 59).

ويُقابل، من جهة ثانية، الواجبَ غيرُ الواجب، وغير الواجب هو كل معنى يوضع موضع الإمكان وعدم الاستقرار في الواقع وفي اعتقاد المتكلم وتصوّره. فهو يذهب مثلا إلى أنّ الاستفهام «كالأمر في أنّه غير واجب»، إذ «أنّه يراد به من المخاطب أمر لم يستقرّ عند السّائل» [الكتاب 1، 99]. ويعتبر أنّ ليت ولعل وكأنّ غير واجبات، يقول: «لم تكن ليت واجبة ولا لعلّ ولا كأنّ» [الكتاب، 2، 144]، وفي مقابل ذلك يرى أنّ إنّ تدخل على الابتداء توكيدا، ولكنّ يوجب بها بعد النفي (نفسه).

ويظهر أنّ هذا التصنيف الثلاثيّ للكلام والمتمثل في المعاني الواجبة والمنفية وغير الواجبة لم يترسّخ في الدرس اللغويّ وفي الاصطلاح النحويّ، وذلك لأسباب:

- منها، في رأينا، غلبة الاصطلاح الفقهيّ وترسّخ الوجوب باعتباره حكما فقهيّا مركزيّا، وهو مصطلح اختصّ بما يعاقب بمقتضاه الإنسان على ترك القيام بشيء.

ومنها أنّ الوجوب بقي معنى غامضا، إذ تراوح بين الوقوع في الكون الخارجي من جهة، والوقوع والثبات في الاعتقاد من جهة ثانية.

- ومن مظاهر ذاك الغموض تردّد سيبويه في معنى النفي، وهو حاصل في الاعتقاد غير واقع في الكون، بين اعتباره واجبا أو معنى مستقلا قسيما للواجب وغير الواجب، أو معنى غير واجب أو، أحيانا، شبيها بغير الواجب.
- ومنها ضعف مفهوم عدم الوجوب، باعتبار «غير الواجب» معنى غامضا توسمه بالسلب حَسْبُ.

1-2. وقد استدرك **المبرّد** (280هـ)، هذا الضعف لاحقا عندما عوّض عبارة «غير الواجب» ذات الدلالة السالبة، المفرغة، بعبارة «الممكن»، فأصبحت معاني الكلام معه متراوحة بين «الواجب والممكن»، أو «الوجوب والإمكان». ورغم ذلك الاستدراك لم تترسّخ الثنائيّة الجديدة ترسّخا واضحا يصنّف الكلام بمقتضاها إلى قسمين كبيرين من أقسام الكلام ومعانيه.

وقد بدأت تترسّخ، مع المبرّد نفسه، مصطلحات أخرى سعى إلى حدّها، فهو أوّل من عرّف:

(1) الخبر معنى من معاني الكلام، يقول: «الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب» [المقتضب، 3، 89]، وذلك دون أن يحلل هذا الحدّ أو يوضّحه، وهو أمر لا يخلو من غرابة قد تشي بأنّ الحدّ منقول برمّته عن أدبيات المنطق وألفاظه. ونعلم أن الرضيّ سيحلل هذا المفهوم ويوضّحه مطوّرا به ما سمّاه إنشاء التعجّب والمدح والذمّ... والمبرّد هو أوّل من انتبه إلى:

(2) مفهوم الإيقاع أو ما سيسمّى إنشاء إيقاعيا في مرحلة لاحقة متأخرة، فقابل بين معنيي الخبر والإيقاع، وذلك في سياق مخالفته سيبويه في تحليله عمل النداء، يقول المبرّد: «اعلم أنّك إذا دعوت [اسما] مضافا

نصيته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَ الله. لأنّ «يا» يدل من قولك أدعو عبد الله وأريد، لا أنّك تُخبر أنّك تفعل، ولكن بها [الياء] وقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله» [المقتضب، 4، 202]. ومعنى الإيقاع سيتبلور لاحقا:

- مع السيرافي (368هـ)، في مرحلة أولى، وسيثمر معنى تداوليّا عجيبا تولّد لديه من معنى الإيقاع. وهو معنى العمل بالكلام أو العمل الكلامي/ الفعل الكلامي وهو لا يختلف في شيء عن المعنى التداولي الحديث (Speech Act)، وذلك حين صرّح بأنّ قسما من أقسام الكلام هو قسم «لا تخبر به أنّك تفعل ولكن به يقع أنّك توقع فعلا وتنشئ عملا مجراه مجرى عمل يعمله عامل» [السيرافي، انظر هامش كتاب سيبويه، II، 182].
- وسيتبلور معنى الإيقاع مع الرضيّ (688هـ)، في مرحلة ثانية. عندما تحدّث عن الإنشاء الإيقاعيّ، قاصدا بالإيقاعيّ العقود، يقول: أكثر ما يُستعمل في الإنشاء الإيقاعيّ من أمثلة الفعل، الماضي، نحو بعت واشتريت [شرح الرضيّ، 4، 11].
- وسيتبلور، في مرحلة أخرى ثالثة مع ابن هشام (761هـ)، حيث طوّر مفهوم الإيقاع باللفظ، وبيّن أنّ الإنشاء إيقاع [مغني اللبيب، 1، 100]. ومن المؤكد أنه ذكر ذلك في المرحلة التي كان فيها متبعا غيره في اعتبار الكلام ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء.

ولئن ظهر معنى الإيقاع منذ القرن الثالث مع المبرّد وتبلور بعد ذلك وتطوّر، فإنّ بعض المعاني ظلّت غامضة عصيّة عن صحّة التحليل بعيدة عن حسن التبويب، فقد وقع نحاتنا في مزالق لدى تحليلهم بعض معاني الكلام وتصنيفها:

- من ذلك ما ذهب إليه ابن السرّاج (316هـ) مثلا، عندما كان يؤكّد أنّ التعجّب خبر، يقول: التعجّب إنّما يكون ممّا وقع وثبت ليس ممّا يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون [الأصول في النحو، 1، 114]. ويزيد تدليلا على رأيه هذا بقوله: إنّه خبر. ويدلّ على ذلك أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب [السابق].

وهذا الفهم لمعنى التعجّب تواصل مع **الجرجاني** (471هـ)، إذ لاحظ في المقتصد أنّ «الغرض في التعجّب الإخبارُ عن جهل الشيء» [I، 376]. وقد ذهب الجرجاني من جهة ثانية، متأثرا بأشعريته، إلى أنّ معاني الكلام كلّها لا تتصوّر إلاّ فيما بين شيئين، والأصل الأوّل هو الخبر [دلائل الإعجاز، 405]. ولعلّ هذا الفهم الخاطئ لعمل التعجّب وما يكون بمنزلته من مدح وذمّ وتكثير وتقليل، بالألفاظ الموضوعة لتلك المعاني، هو الذي جعلهم يحشرونها في «سلّة مهملات» مع القسم والعقود والعهود وغيرها ممّا أطلقوا عليه «إنشاء غير طلبيّ» مُعرضين عن دراسته وتحليله، شأنهم في ذلك شأن سائر اللغويين في سائر الأنحاء الكونية التي لم تُعن مثلا إلا بالقضايا، وهي لا تتشكّل إلا جملا خبريّة، تأثرا بالمنطق الأرسطي.

1-3. ويظهر، في مرحلة ثالثة، أنّ **السكاكي** (626هـ)، إذ استفاد من أعمال الجرجاني (انظر مقدمة المفتاح)، واستفاد من مصنف الفارابي (إحصاء العلوم)، يمثّل نقلة مهمّة في التفكير النحوي الدلالي لأسباب عديدة، منها حسن تبويبه للدرس اللغوي بمعناه العام الذي وسمه بعلوم العربيّة، وإعادة بنائه وتصميمه لخلاصة التفكير النحوي، ومنها ترسيخه للدرس البلاغي العربي في مساق لغوي نحوي دلالي بالأساس، إذ بنى مصنّفه مفتاح العلوم على:

دراسة المفرد، في قسم أوّل، وكانت البداية لمرحلة فصل علم الصرف وتمييزه من علم النحو لأوّل مرة.

فدراسة المركّب في قسم ثان. وتمثل بدء انحصار علم النحو في دراسة أبنية المركّب ودلالاتها وأحكامها.

فدراسة إجراء المركّب إجراء كلاميّا مقاميّا مخصوصا بحسب ما تقتضي الأحوال ذكره، في قسم ثالث.

وقد لاحظ خلال ذلك أنّ «التعرّض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرّض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرّض لها منتشرة فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثمّ حَمْلُ ما عدا ذلك شيئا فشيئا على موجب المساق، والسابقُ في الاعتبار في كلام

العرب الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها» [مفتاح العلوم، 163، 164]. ويذكر بعدئذ أنّ أبواب الطلب الخمسة لا تعدو أن تكون التمنّي والاستفهام والأمر والنهي والنداء. ولعلّني أذهب إلى أن تصنيف الكلام إلى خبر وطلب يمثّل مرحلة مهمّة من مراحل التفكير النحوي، ويعكس اهتمامات النحاة وعنايتهم بهذين المعنيين الكبيرين وما يشتملان عليه من مباحث إلى حدود الربع الأوّل من القرن السابع.

1-4. وخلال هذه المرحلة ظهر في الأدبيات الأصولية، نسبة إلى علم أصول الفقه، مصطلح فقهي سرعان ما انصهر في الدرسين النحوي والبلاغي، فقد عمد علماء أصول الفقه إلى تقصّي دلالات الأوامر والنواهي وما تستند إليه من صيغ تركيبيّة. من ذلك أنّ الغزالي لاحظ أنّ «البيع والإجارة والنكاح ليس لها إلا صيغة الإخبار كقولهم بعْتُ وزوّجت، وقد جعله الشرع إنشاء، إذ ليس لإنشائه لفظ» [المستصفى، 1، 430]. ويُعتَبر **ابن الحاجب** (646هـ) النحوي المنحدر من أصول فقهيّة أصوليّة أبرز من استخدم مصطلح الإنشاء في الدرس اللغويّ بمعناه النحويّ التداوليّ في كافيته. وأدرج أعمال التعجّب وما يكون بمنزلته ضمن الإنشاء، ثمّ كان «شرح الرضيّ على الكافية» حيث بلور الاستراباذي (688هـ) المفهوم وأطال تحليل ما لطُف من تلك المعاني والأعمال. واتضحت دقائق الفروق بين الخبر من جهة، والإنشاء الذي اعتبره الرضيّ قسيما للخبر والطلب من جهة ثانية. وبذلك انقسم الكلام عندهم في هذه المرحلة، إلى خبر وطلب وإنشاء.

1-5. ويمثّل **ابن هشام الأنصاري** مرحلة أخرى، مهمة ولكنها أخيرة، من مراحل الاجتهاد والتطوير في التفكير النحويّ العربي، ذلك أنّه حلل معنى الإنشاء مقحما الطلب فيه، وعلّل ما ذهب إليه تعليلا دقيقا لا نجد له مثيلا فيما نعرفه عدا بعضَ ما أشرنا إليه في شرح الرضيّ. فقد ذهب إلى أنّ الكلام ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء، وضابط ذلك عنده «أنّه إمّا أن يحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو قام زيد وما قام زيد، وإن لم يحتملهما، فإمّا أن يتأخّر وجود معناه عن وجود لفظه أويقترنا، فإن تأخر عنه

فهو الطلب، نحو اضرب ولا تضرب وهل جاءك زيد؟ وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: أنت حرّ، وقولك لمن أوجب لك النكاح: قبلت هذا النكاح» [شرح شذور الذهب، 41] ويضيف ابن هشام مبيّنا أن هذا التقسيم هو السائد على عهده، مستدركا عليه بما يبيّن فهمه اللطيف الدقيق للمسألة وتطويره إيّاها استنادا إلى ذلك الفهم. يقول: «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيقُ خلافُه. وأنّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنّ مدلول «قُمْ» حاصل عند التلفّظ به لا يتأخّر عنه، وإنّما يتأخّر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ. ولمّا اختصّ هذا النوع بأنّ إيجاد لفظه إيجاد معناه سُمّي إنشاء» [السابق، 42]. وخروجُ الامتثال عن مدلول اللفظ معنى طوّره «سورل» عندما أخرج عمل التأثير بالقول (l'acte perlocutoire) من تحليل العمل الكلامي، مغيّرا بذلك المذهب الذي ارتآه أوستن في تحليله.

وانتهى النحاة والبلاغيون في القرن الثامن الهجريّ إلى أنّ الكلام خبر وإنشاء، وأنّ «الإنشاء ضربان: طلب وغير طلب» [القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 108]. وهو مستوى من التفكير عال راق ومتطوّر، يُبرز مدى ما وصلت إليه حركة التجديد والتطوير والاجتهاد. ولكنّه لم يتطوّر منذ ذلك الوقت، ومواضع تطويره إنما تكمن لدينا في جوانب كثيرة لم تواكب ما ساد التفكير اللساني الإنسانيّ ومناهجه من تغيّر وتطوّر، أبرزها ما يتصل بهذا القسم الكبير الذي وسموه وسما سالبا: «غير طلبيّ»، وهو وسم يُعتَبر اليوم ضعيفا، ضعفه متأتٍّ من:

(1) كونه حدّا سالبا، ويُحدّ بصيغة السلب ما لا يُقدر على فهم حقيقته، وتبيّن أساسه الدلالي الجامع، أو المقولي.

و(2) كونهم حشروا فيه مباحث مختلفة كثيرة لا يجمع بينها جامع، من مثل القسم والتعجب والمدح والذمّ والتكثير والتقليل، والعقود والعهود والتحايا والتهاني والتعازي...

و(3) كون هذه الأشياء الكثيرة أصبحت، بعد تطوّر الدرسين اللساني الحديث والتداوليّ، تمثّل مباحث مركزية لا تتناسب مع سلّة مهملات الموسومة بـ«غير طلبي».

إنّ ما يغنينا من هذا التقصّي لمعاني الكلام من سيبويه إلى ابن هشام، وما تخلّل ذلك من آراء سيبويه والمبرّد والسيرافي وابن السرّاج والجرجاني والسكّاكي والقزويني وابن الحاجب والرضيّ، هو:

- بيان أنّ حركة العلم عند النحاة القدامى كانت حركة حيّة تتطوّر وتتطوّر العلم من جيل إلى جيل، بل يجتهد العالِم ويُراجع نفسه ويغيّر آراءه ويُطوّرها كما فعل ابن هشام عندما ترك اتباع من سبقه واجتهد وجدّد. وإذا كان ذلك كذلك ففيم توقفنا عند ما توصّلوا إليه؟ وكيف لا نواصل ما بنوه من صرح متين شامخ. ولِمَ لا نواصل هذه الحركة التي تمثّل الحياة الحيّة ونواكب ما انتهت إليه المناهج الحديثة من تطوير للدرس اللساني والفكر الإنسانيّ عموما؟
- بيان أنّ في بعض ما تركه القدامى من الملاحظات اللطيفة ما يدعونا بإلحاح إلى تطوير درسنا النحوي ومراجعة بعض مباحثه، وتصحيحها أحيانا، وتغيير مُسلّمات انغرست في تفكيرنا كدلالة فعل الأمر على الاستقبال، ومن مثل اعتبارنا، على سبيل الخطإ، «كم» المفيدة لمعنى التكثير، خبريّة، وهو ما نُعلّمه إلى اليوم لأبنائنا، باعتبارها تقابل «كم» الاستفهامية.
- بيان أن النظرية النحوية العربية إنّما تطوّرت وأخصبت بسبب استفادتها من علوم أخرى، من مثل المنطق مع السكاكي وقد تأثر بالفارابي، ومن مثل أصول الفقه، ويمثّله الغزالي في المستصفى وابن الحاجب الفقيه النحويّ في كافيته، وهي تبعا لذلك قابلة للتطوّر اليوم والأخذ من مستجدّات العلوم الإنسانية عموما واللسانيّة والتداولية الحديثة على وجه الخصوص.
- بيان أنّ في بعض ملاحظات نحاتنا ما يفتح لنا آفاقا شاسعة لإتمام ما أسّسوه وإغناء الصرح العلمي الكبير الذي بنوه، وذلك من مثل ما ذكره المبرّد والسيرافي بشأن النداء باعتباره عملا كلاميّا «مجراه مجرى عمل يعمله عامل». وهو المبدأ الذي قامت عليه نظرية أعمال الكلام.

بيان حاجتنا إلى تطوير نظريّتنا النحوية الدلاليّة، من الجوانب التي أشرنا إلى نقصها أو توقّفها، بما يتناسب مع سيرورة التفكير اللغوي الإنساني الذي نروم مواكبة مستجدّاته وتطوّره، ونروم الإسهام في تجديده وتطويره.

2- في بيان الحاجة إلى تجديد دراسة معاني الكلام من خلال ما غنمناه من مناهج مستجدات الدرسين اللساني والتداولي الحديثين وما طرأ عليهما من مستجدات.

عُنيت الأنحاء الغربية بصفة خاصة، شأنها في ذلك شأن النحو العربيّ، بدراسة الجمل الخبرية والبحث في الكلام الأدبيّ الراقي، وذلك رغم اختلاف الأسباب والعوامل والخلفيات الحضارية والإبستيميّة. وامتدّ ذلك، عموما، إلى زمن غير بعيد قد لا يتجاوز القرن من الزمن. ثمّ تغيّر بعد ذلك كل شيء في العلم وفي الفلسفة وفي الحضارة ومفهومها واعتباراتها وفي الفكر الإنساني والبحث العلميّ ومناهجه، ويمثل الدرس اللساني وجها من وجوه ذلك التبدّل الذي لحق مختلف العلوم وتبلور مع بدايات القرن العشرين بصفة جليّة واضحة. وقد عُنيت الدراسات اللسانية العربية الحديثة بالتعريف باللسانيات الحديثة ومناهجها واتجاهاتها وتفريعاتها. وذلك دون الانتقال، في الأغلب الأعمّ، من تلك المرحلة إلى مرحلة الاستفادة منها لإتمام ما توقّف عنده نحاتنا وبلاغيّونا من عمل واجتهاد وتجديد لنظرياتنا النحويّة الدلالية والبلاغية التي توقف النظر فيها منذ عصر ابن هشام الأنصاري، إلاّ ما قلّ وندر. ويمكن استعراض مختلف المراحل التي عرفت تجديدا للدرس اللساني الإنسانيّ من فلسفة المنطق الأرسطي إلى فلسفة اللغة الأستيني، ونقتصر على الإشارة إلى ما يتصل بمبحث معاني الكلام أو أقسامه أو أعماله، كما يحلو للتداوليين من الفلاسفة تسميته والتنظير له.

2- من وظيفة اللغة عند أرسطو إلى ما نفعله بالكلام عند فلاسفة اللغة:

2-1. للغة عند أرسطو وظيفتان: وظيفة معرفيّة تصديقية، فهي أداة لتحصيل المعرفة وبرهان على تصديقها [ميلاد، 2001، 482]، وتتحقق في «كل ما يقوله الأشخاص لإثبات شيء أو للتصريح بما يقررون» [فنّ الشعر، 19]. فهي وظيفة قائمة على محض الإخبار عن الوقائع التي يشتمل عليها الكون ويعقلها الإنسان ويستوعب أسرارها. ووظيفة إنشائية خطابية وإبداعية تخييلية تستند إلى الذاتي في مقابل الموضوعي والممكن في مقابل الواجب الواقع. وقد يذكرنا

هذا، عموما، بمعاني الكلام التي انقسمت في كتاب سيبويه، على الأقلّ، إلى واجب ومنفيّ وغير واجب. وقد هيمن المنطق الأرسطي على الأنحاء الغربية ووجّهها إلى العناية بالوظيفة الأولى المذكورة أعلاه والاقتصار على دراسة الكلام الخبريّ المتمثّل في القضايا التي يستند إليها الاستدلال في المنطق.

2-2. ولم تنعتق الأنحاء من تلك الهيمنة إلاّ مع مدرسة بورروايال في منتصف القرن السابع عشر، وهو انعتاق نسبيّ ولكنه يمثل بداية مرحلة جديدة من مراحل التفكير النحوي الدلالي، ذلك أن هؤلاء الجماعة عمدوا إلى تعويض المنطق الشكلي بما يمكن أن نسميه منطقا منهجيا فجمعوا بين التحليل المنطقيّ والتحليل النحويّ. فقام تصوّرهم على فصل مضمون الجملة عن عمل الإثبات الذي ينجزه المتكلم، يتجلى ذلك مثلا في اعتبارهم «أثبت» قضية دخيلة من نوع خاص إذ هي ليست جزءا من الموضوع ولا جزءا من المحمول، وإنما هي قضية متصلة بعمل الإثبات توضح جهة القول دون أن تغير شيئا من مضمونه [ميلاد، 2001، 486-489]. وقد كان لمنهج بورروايال المنطقي النحوي آثار في مختلف الاتجاهات والتيارات الفلسفية واللسانية التي عُنيت بدراسة اللغة وفلسفتها. ومن هذه الاتجاهات ما برز لدى فريغة (Gottlob. Frege ت1925م)، أحد أبرز الفلاسفة التحليليين؛ ومنها ما عني بعلاقة اللغة بالكون الخارجي من ناحية والفكر من ناحية ثانية، وهو اتجاه المنطق الوضعي الذي يمثله الفيلسوف الإنغليزي روسل (Bertrand Russell) وتلميذه فتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein)، ومن أبرز ما انتهى إليه هذا الاتجاه إقصاء الكلام العادي الذي نعيش به عن الدرس اللغوي وذلك باعتبارها لغة لا تسمح باكتشاف الصور المنطقية الحقيقية للواقع. وكان هذا الاتجاه هو المولّد لاتجاه معاكس كان بمثابة ردة الفعل عليه ويمثّله فلاسفة الكلام الكلام العادي أو فلاسفة لغة التداول اليومية؛ ويعتبر أوستين من هذا الجانب الوريث المباشر لهؤلاء الوضعيين المناطقة الذين ينتمون إلى الفلسفة التحليلية في مراحلها الأولى [السابق، 490].

3-2. وقد استفاد «أوستن» مما بلغه الدرس اللساني من تطوّر وتجدّد مع

هؤلاء الفلاسفة التحليليين الذين عنوا بفلسفة اللغة وأعادوا للغة اليومية المتداولة مكانها في التحليل النحوي الدلاليّ، ومع ما أسّسه فردينان دي سوسير من منهج علميّ وصفي سوّى بين الكلام الأدبي الراقي والكلام العادي في دراسة اللغة. وقد عمد «أوستن» إلى وضع تصوّر جديد لما نفعله باللغة انتهى فيه إلى بيان أن الصيغ الخبريّة لا تستخدم في وصف حالات الأشياء فحسب، وإنّما نتجز بها كذلك أعمالا كلاميّة لا تحتمل التّصديق والتّكذيب، ويحسن تبعا لذلك اعتبارها خاضعة لاحتمال الصّواب والخيبة. وقد وضع تصنيفا لمعاني الكلام استنادا إلى القوى أو القيم التي يمكن أن تتخذها الأعمال المقصودة بالقول فبيّن أنها لا تخرج عن خمس أُسر دلاليّة، فهي أعمال تعبّر عن أحكام Des Verdictifs، وأعمال تتمثل في اتخاذ إجراءات Des Excercitifs، وأعمال إنشاء وعود Des promissifs وأعمال يعبر بها عن سلوك Des comportatifs، وأعمال تتصل بنقل الأحداث Des expositifs. ويظهر أنّه سرعان ما تبيّن ما في هذا التّصنيف من هشاشة لوجود بعض التّداخل بين هذه «الأُسَر» الدّلاليّة وضعف الحدود بينها. وفي الحقيقة اعتبر «أوستين» نفسُه أنّ هذا التّصنيف لا يعدو أن يكون مشروعا بحاجة إلى المراجعة والتّعديل والإتمام. وهو ما قام به وريثه «جون سورل» في مراحل مختلفة من بحوثه. ويعنينا تصنيف سورل لأنّه أوّلا: قام على مراجعة تصنيف سلفه وتجاوز ما وقع فيه «أستين» من مزالق، وثانيا: لأنّه هو الذي يمثل اكتمال نظريّة الأعمال الكلاميّة ويمثل ما يسمّى اليوم النّظريّة الكلاسيكيّة لأعمال الكلام. وقد انبنى تصنيف «سورل» على:

أوّلا : **التّمييز بين الأعمال المضمّنة في القول والأفعال المُضمّنة في القول**

باعتبار أنّ الأفعال المضمّنة في القول هي خاصّةٌ بكلّ لغة في حين أنّ الأعمال المضمّنة في القول عامّة ومقوليّة تهمّ جميع اللغات.

ثانيا: وضع اثنى عشر مقياسا صالحا لتمييز عمل مُضمّن في القول من عمل آخر. ومن هذه المقاييس الغرض المقصود بالقول واتّجاه المطابقة والحالة النّفسيّة المعبّر عنها... وانتهى إلى أنّ الأعمال المُضمّنة في القول خمسة واستدرك لاحقا مبيّنا أنّها يمكن أن تكون ستّة ثم حصرها في خمسة وهي: الأعمال الخبريّة الإثباتيّةles assertifs، والأعمال الطّلبيّةles

directifs، وأعمال الوعود les promissifs، والأعمال الإفصاحيّة les expressifs، والأعمال التّصريحيّة les déclaratifs.

ومن جهة أخرى، وضمن نظريّة المناسبة la théorie de la pertinence ابنى موقف سبيربر وولسن من أعمال الكلام وتصنيفها على ما يلي:

أ - اعتبار الأعمال الإنشائيّة الإيقاعيّة من بيع وشراء وأحكام التّسمية والعزل أعمالا خاصّة بالمؤسّسات تنجز في هذه المؤسّسات وتخرج عن مجالي اللّسانيّات والتّداوليّة خروجا تامّاً.

ب- الذي يبقى قابلا للتصنيف عندهما هي أعمال الإثبات والأمر والنّهي. وهي أعمال لا تتوفّر على توافق بين أشكالها التّركيبيّة والأعمال المنجزة بها. وبدل البحث في التوافق بين الشكل التركيبي ونمط العمل يحسن، في اعتبارهما، البحث عن القرائن اللغويّة المساعدة على تعيين عمل الكلام المنجز.

وخلاصة هذا أن سبربر وولسن اختزلا أعمال الكلام في ثلاثة أعمال أساسيّة هي: (1) - أعمال الإخبار،

و(2) - أعمال الاستخبار أي الاستفهامات، و(3) - الأوامر.

وخلاصة ما نراه في هذه الاتجاهات اللسانية والتداوليّة:

- أعاد أوستن وسورل النظر في التقسيم التقليدي للكلام إلى خبر وإنشاء، وأسّسا تصوّرا جديدا يثبني على اعتبار ما نعمله باللغة عندما نتكلّم. وهو نوع من البلورة والتطوير لمفاهيم أشار إليها بعض نحاتنا من مثل السيرافي عندما لاحظوا أن النداء عمل.
- نبّهت نظريّة أعمال الكلام التداولية إلى قيمة قسم كبير من الكلام لم تهتمّ به الأنحاء التقليدية ولم يعتن به دارسو معاني الكلام وأقسامه، وهو قسم من الكلام يمكن، في اعتباري، تسميته الكلام الذي نعيش به. أقصد نتعامل به في حياتنا اليومية العادية البسيطة، ويندرج هذا القسم بالأساس، لدى نحاتنا وبلاغيينا، ضمن ما حشروه في قسم «الإنشاء غير الطلبي»، وهو القسم الذي سنعيد توزيعه في القسم اللاحق من بحثنا هذا..

- طوّر سورل، بعد أوستن، نظريّة أعمال الكلام، وطوّر تصنيفيتها. ورغم قيمة تصنيفه فإنّ الحدود بين المعاني لم تكن فاصلة، في رأيي، فصلا تاما واضحا.
- من أسباب ضعف التصنيف التداوليّ في نظرية أعمال الكلام الكلاسيكية، رغم قيمته، كثرة المقاييس أو الفوارق المميّزة التي وضعها لكل صنف، وعددها اثنا عشر مقياسا مميّزا، ولعلّه شعر بهذه الكثرة المنافية للمنهجية التصنيفية العلمية، فأشار إلى أن المقاييس المميّزة الثلاثة الأولى هي الأهم والأكثر تحكّما في التصنيف.

3- في بيان ما نقترحه، في مجال اهتماماتنا البحثية، من تجديد لدراسة معاني الكلام في العربية وتصنيفها وجعلها مدخلا لدراسة الأبنية التركيبية والدلالية.

استنادا إلى ما تبيّناه، خلال تقصّي نظريّتنا النحويّة الدلالية، من مواطن ضعف فيها أو مواطن غموض قابلة للتطوير والتوضيح، وسعيا منّا إلى إغناء الصرح العلميّ التراثي ومراجعته مراجعة عميقة دقيقة، واعتبارا لما توفّر من نظريّات لسانية ودلالية تداولية حديثة متطوّرة لم تخل هي الأخرى من بعض الهشاشة في مستوى التصنيف وكثرة المقاييس المعتمدة فيه، نقترح إعادة تصنيف معاني الكلام التداوليّة في النظريّة النحويّة الدلاليّة العربيّة وإعادة التبويب لأعمال الكلام فيها. وذلك بمراجعة سلّة المهملات الموسومة «إنشاء غير طلبي» والتدقيق فيما اشتملت عليه من أعمال ومعان تداولية هي بحاجة إلى المراجعات العميقة. ونعتبر أنّ وضع المقاييس المعتمدة في التّصنيف هو أساس التّصنيف ومرتكزه الأهم.

ولنا في تصنيفنا مقياس أساسيّ واحد هو:

العامل الإعرابي الدلاليّ التداوليّ: وهو مقياس أدقّ من مقياس الغرض وقريب من العامل النّفسي في النّظريّة الكلاسيكيّة لأعمال الكلام. والعوامل الإعرابية الدلاليّة التداوليّة، في اعتبارنا، أربعة:

- **عامل الاعتقاد**: اعتقاد المتكلّم، أعني اعتقاده وجود شيء أو اعتقاد عدم وجوده.

- وعامل الإدارة أو الرّغبة في إيجاد شيء في الكون الخارجي أو في الذّهن ليس حاصلا عند تلفّظ المتكلّم بالكلام، وبعبارة أخرى: إرادة حصول شيء في الذّهن أو في الكون.
- وعامل الانفعال، انفعال المتكلّم بواسطة عبارات وألفاظ موضوعة للتعبير عن مشاعر الانفعال تجاه الأشياء في الكون الخارجي.
- وعامل الالتزام بالأعراف والقوانين الاجتماعية والأدبيّة الأخلاقيّة والقانونيّة والمؤسّساتيّة.

ويمكن أن يُختبر هذا المقياس بمقياسين فرعيّين مكمّلين اختباريّين، وهما:

أ - **الأبنية الدلالية التركيبيّة**، وهو مقياس اختباري، مكمّل، ويتمثّل في اختبار حدود الأعمال الكلاميّة استنادا إلى أبنيتها النّحويّة التّركيبيّة في مستوياتها المجرّدة والنّمطيّة والتداوليّة المنجزة.

ب - **مجرى عمل الكلام**، وهو مقياس مكمّل أيضا، ويتمثّل نوعيّة العلاقة التي يجري فيها العمل، ويمكن التعبير عنها بحركة التوتّر في عمليّة التّلفّظ وهي التي انحصرت في النّظريّة الكلاسيكيّة لأعمال الكلام في ثنائيّة اللّغة والكون. وقد طوّرنا هذه العلاقة الثنائيّة لكي نجعلها ثلاثيّة: متكلّم - كون - مخاطب.

على هذه السّبيل وباعتبار المقياس الأساس، وباعتبار الصّور النحويّة التّركيبيّة، وما يكون من علاقات تحكم العمل الكلاميّ، ينقسم الكلام لدينا إلى:

اوّلا: أعمال خبريّة إثباتيّة، وتتميّز:

- بأنّ المتكلّم يعرب للمخاطب عن **اعتقاد** وجود أو عدم وجود للأشياء في اعتقاده وفي الكون.

فالعامل الإعرابي الدلالي التداوليّ هو الاعتقاد.

وتشمل هذه الأعمال الإثبات، والتّوكيد، ونفي الإثبات والتّوكيد، أمّا أبنيتها التّركيبيّة فتتمثل في شغور محلّ فعل المتكلّم في الأصل أو وسمه بما يفيد جهة اعتقاد المتكلّم الصّريحة.

فعمل الإخبار لا يكون كذلك إلا إذا احتمل إمكانات شغور محلّ العامل الإعرابي مع إمكانات وسمه وتخصيصه بما يفيد درجة من درجات اعتقاد

المتكلّم، دون أن يغيّر ذلك من معنى الكلام.

ومجرى العمل أي حركة التوتّر الكلامي تكون ثلاثيّة موزّعة بين المتكلّم والمخاطب والكون، إذ المتكلّم ينقل للمخاطب ما يجري في اعتقاده من وجود أو عدم وجود في الكون.

ثانيا: الأعمال الطلبيّة، وتتميّز بكون المتكلّم يريد من المخاطب إيجاد شيء في الذّهن (ذهن المتكلّم) أو في الخارج. وتشمل الاستفهام والأوامر والنواهي وما يتولّد منها من أعمال كالتحضيض والعرض والالتماس والإغراء والتحذير.

فالعامل الإعرابي هو عامل الإرادة والرغبة.

وتتميّز الأعمال الطّلبيّة من حيث أبنيتها التركيبيّة بوسم محلاتها العامليّة الإعرابيّة الإنشائيّة أعني محلّ فعل المتكلّم بحروف الطلب الموضوعة لإنشاء الطلب كلام الأمر ولا الناهية وحروف النداء وحروف التحضيض والعرض والاستفهام والإغراء والتحذير والالتماس والتمنّي والرجاء.

ومجرى العمل ثلاثي في ظاهره، ولكن عنصر الكون عنصر ثانوي باهت مغيّب سالب، ولذلك فالأوّلي اعتبار مجرى الكلام ثنائيا بالأساس. والذي يدلّ على ذلك أنّ أعمال الطلب، أصلا، أعمال مقاميّة حضوريّة تقتضي حضور المتكلّم والمخاطب.

ثالثا: أعمال الانفعال وتشمل التعجّب وما يكون بمنزلته من مدح وذمّ وتقليل وتكثير. ويتميّز هذا القسم بكون المتكلّم يفصح عن انفعالاته تجاه الأشياء في الكون الخارجي.

فالعامل الإعرابي التداوليّ هو الدّهش والانفعال.

وتتميّز الأبنية التركيبيّة للأعمال الانفعاليّة بكونها أبنية غير متصرّفة فيما وضع لها من محلات عامليّة من أسماء أو أفعال جامدة أو أسماء أفعال.

ومجرى العمل أو حركة التوتّر الانفعالي إنّما تكون بين الكون الخارجي والمتكلّم، وتنطفئ صورة المخاطب إلاّ إذا كان هو ذاته المجسّد للكون الخارجي المتعجّب منه.

رابعا: الأعمال المؤسّساتيّة والعرفيّة الاجتماعيّة. وتشمل العقود والعهود وما يكون بمنزلتها.

فالعامل الإعرابي الدلاليّ التداوليّ هو الالتزام.

وتتميّز بكون المتكلّم ينجز فيها باللّغة التزامات اجتماعيّة أو مؤسّساتيّة أو عرفيّة أخلاقيّة اجتماعيّة يقتضيها دوره ووظيفته في المؤسّسة الاجتماعيّة العامّة بما فيها من أعراف وقوانين وأحكام. أو المؤسسة الخاصّة المتّصلة بمجال مخصوص كالقضاء والرياضة وما يكون بمنزلتهما.

وتتميّز الأبنية التّركيبيّة بكونها وضعا على الوضع اللّغوي. ولأنّها كذلك فهي تتقفي أبسط الأبنية في الوضع اللّغويّ من مثل بنية الابتداء سواء كان ابتداء فعليّا أو اسميّا. والابتداء هو التّعرّي عن العوامل اللّفظيّة. ويضاف إلى الابتداء التعرّي عن المقيّدات الزمانيّة والمكانيّة والحاليّة فتقول على سبيل المثال «بعت» و«قبلت الزواج» و«أنت طالق» و«رفعت الجلسة» و«السلام عليكم»/ فإذا قلت: «بعت أمس» خرج الكلام من عمل إيقاع البيع وإنجازه وأصبح عمل إثبات وجود بيع حدث في الخارج أمس.

ومجرى العمل المؤسساتي الاجتماعي يكون بين المتكلّم والمخاطب باعتبارهما عنصرين مكوّنين من مكوّنات المؤسسة الاجتماعيّة العامّة أو الخاصّة التي لها قوانينها وأعرافها وأخلاقها العامّة أو الخاصّة. لذلك يندمج كلّ من المتكلّم والمخاطب في المؤسّسة بما يكون لها من أنظمة وقوانين أو أعراف اجتماعيّة تستخدم نظاما لغويّا دلاليّا مخصوصا يستجيب لمقتضيات الالتزامات الاجتماعيّة والمؤسساتيّة والأخلاقيّة. ونقصد بالالتزامات ههنا أولا: الالتزامات الاجتماعيّة العامّة المتّصلة بالاجتماع البشري عموما من بيع وشراء وكراء وتهان وتعاز وزواج وطلاق ووعود وتحايا ويدخل جميعها في باب العقود والعهود وما يكون بمنزلتها. وثانيا: الالتزامات الاجتماعيّة المؤسساتيّة الخاصّة التي يقتضيها العمل في المؤسّسة المخصوصة من مثل مؤسّسة الدّولة أو الإدارة أو المؤسّسة القضائيّة أو مؤسّسة الفيفا...

على هذه السبيل نقابل في تصنيفنا بين أعمال مُؤَدّة من:

أولا : **اعتقادات** وجود أو عدم وجود تجري حركة التوتّر فيها بين المتكلّم والكون والمخاطب.

وثانيا: إرادات تجري حركة التوتّر فيها بين المتكلّم والمخاطب.

وثالثا: **انفعالات** تجري حركة التوتّر فيها بين الكون والمتكلّم.

ورابعا: التزامات اجتماعيّة تقتضي استخدام نظام لغوي مخصوص يستند إلى أبسط الأبنية التركيبية، وتجري حركة التوتر فيها بين متكلّم ومخاطب في أُطر اجتماعيّة مؤسّساتية مخصوصة تحكمها قوانينُ وأعراف أخلاقيّة.

ونميّز إزاء ذلك بين:

أوّلا : أبنية نحويّة عامّة إثباتيّة يكون المحلّ الإعرابيّ لفعل المتكلّم فيها شاغرا أو موسوما بما يحدّد درجة اعتقاد المتكلّم من أفعال الاعتقاد أو الحروف الدّالة عليها.

ثانيا: أبنية نحويّة يوسم فيها المحل الإعرابيّ لفعل المتكلّم بالحروف الموضوعة لعمل الكلام أو ما يكون بمنزلة الحروف، من مثل ما كان مبنيّا من الأسماء أو الأفعال.

ثالثا: أبنية نحويّة ألفاظها غير متصرّفة، موضوعة ضمن النظام النّحويّ الدّلاليّ التداوليّ للتعبير عن الانفعال.

رابعا: أبنية تركيبيّة نحويّة من باب الوضع على الوضع، تعتمد في دلالتها الوضعية الجديدة أبسطَ الأبنية المعتمدة في الدلالة التركيبيّة الابتدائيّة، وتسِمُ الدلالةُ اللغويةُ المعجميّة معناها التداوليّ المقاميّ فتخصّصه وتوجّهه من مثل قولك أنت حرّ في سياقات مقامية معيّنة. وأنت طالق، والسلام عليكم، والبركة فيكم. أو أبنية يوسم فيها المحلّ الإعرابيّ لفعل المتكلّم بالفعل المقصود بالقول ويُوسم بما يفيد معنى فعل إنشائيّ صريح أو ما يختزله ويؤكده من مثل أدعوك، وأعدك، وأحيّيك، وأهنئك، وعجبا لك، وأسميك مديرا عاما.

والخلاصة:

– أنّ عملنا عُني خاصة بما توقّف القدامى عن العناية به، لا بسبب تقصير منهم أو ضعف أو إخلال، وإنما كان ذلك طبيعيا دارجا في تلك الأطر الزمانية، وجميع الأنحاء كانت إنما تهتمّ بالكلام الأدبي الراقي الذي كادوا يحصرونه في

الأخبار لأسباب تختلف من حضارة إلى أخرى ومن مذهب إلى آخر. وقد وضع نحاتنا وبلاغيونا ما خرج عن الخبر والطلب وعموم الكلام العادي الذي نعيش به، في ما وسمناه بسلّة مهملات أطلقوا عليها إنشاء غير طلبي.

- بيان أنّ الدرسين النحويّ والبلاغي لم يولدا مُكتملين، كما قد يتبادر إلى الذهن، فحركة العلم عند النحاة والبلاغيين كانت حركة حيّة تتطوّر من جيل إلى جيل، بل يُراجع العالِم نفسَه ويغيّر آراءه ويُطوّرها كما فعل ذلك ابن هشام. فقد تأسّس العلمان في مراحل مختلفة حدّدناها بين سيبويه (ق2) وابن هشام الأنصاري (ق8)، وعرفا خلال هذه المراحل تطوّرا لافتا، على أنّ هذا التطوّر لم يتواصل حتى مع تطوّر التفكير اللساني وظهور اللسانيات الحديثة في بدايات العقد الثاني من القرن العشرين وتغيّر اهتمامات الباحثين في مختلف مجالات البحث اللساني وتفريعاتها واتجاهاتها الحديثة.
- بيان أن النظرية اللغوية العربية تطوّرت بسبب انفتاحها على حركة البحث المتصلة المتواصلة، وبسبب استفادتها من علوم أخرى، من مثل المنطق مع السكاكي، ومن مثل أصول الفقه، ويمثّله الغزالي وابن الحاجب، وهي تبعا لذلك قابلة للتطوّر اليوم والأخذ من مستجدّات العلوم اللسانيّة والتداولية الحديثة، دون طمس لأسس بنائها وأصالة خصوصياتها.
- بيان أنّ في بعض ملاحظات نحاتنا ما يفتح لنا آفاقا شاسعة لإتمام ما أسّسوه وإغناء الصرح العلمي الكبير الذي بنوه، وذلك من مثل ما ذكره المبرّد والسيرافي بشأن النداء باعتباره عملا كلاميّا «مجراه مجرى عمل يعمله عامل». وهو المبدأ الذي قامت عليه نظرية أعمال الكلام/(الأفعال الكلاميّة)، وبيان أنّ من تلك الملاحظات التأسيسيّة البنّاءة ومن تلك المستجدّات المترسّخة حديثا ما أوجب لدينا إكمال البناء المتصل بمعاني الكلام وبيان تداوليتها في تراثنا اللغويّ، والسعي إلى تجديد تصنيفها بناء على ذلك.
- بيان حاجتنا إلى تطوير نظريّتنا النحوية الدلاليّة، من الجوانب التي أشرنا إلى توقّفها أو نقصها، بما يتناسب مع سيرورة التفكير اللساني الإنساني الذي نروم مواكبة مستجدّاته المنهجيّة والعلمية المعرفية. وقد ساد ذلك التفكيرَ تبدّلٌ أصبح البحث اللغويّ، بمقتضاه، مُوجّها توجيها جديدا قائما على دراسة

ما كان مُهملا في جميع الأنحاء، وهو ما وجدنا آثاره في سلة المهملات التي وُسِمت بالإنشاء غير الطلبي.

- أنّنا قسّمنا معاني الكلام، استنادا إلى ما ذكرناه، إلى أعمال إثباتات خبريّة مولّدة من عامل الاعتقاد بوجود شيء لشيء أو عدم وجوده، وأعمال طلب مولّدة من عامل الإرادة والرغبة في إيجاد شيء في الذهن أو في الخارج، وأعمال تعجّب وما يكون بمنزلته مولّدة من عامل الانفعال والدهش، وأعمال تعبير عن التزامات اجتماعيّة عامة وخاصة وعقود صريحة وضمنيّة ماديّة وأخلاقية وعرفيّة اجتماعيّة.

- أنّ عملنا إنما يندرج ضمن هذه الجهود التي تعمل على تجديد الدرس اللساني العربيّ بسبيل إعادة قراءة الدرسين النحوي والبلاغي لإتمام ذلك البناء الشامخ بما أمكن غُنْمُه من ملاحظات تأسيسيّة لنحاتنا وبلاغيينا قابلة للإعادة الاستغلال وإكمال البناء، من ناحية، ومن مستجدّات البحث اللساني الحديث وما تولّد منه من اتجاهات دلاليّة تداوليّة من ناحية ثانية.

المصادر والمراجع:

- ابن السرّاج، (أبو بكر محمد)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الأعظمي، بغداد 1973 .
- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، دار الجيل، بيروت، 1988 .
- الجرجاني، (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبدة ومحمد رشيد رضا، بيروت لبنان، دار المعرفة 1982 .
- الجرجاني، (عبد القاهر)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة 1982 .
- الاستراباذي، (رضيّ الدين)، شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1978 .
- السّكّاكي (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، المطبعة الميمنية بمصر، د.ت.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، ط3، 1988 .
- الغزالي (أبو حامد محمد)، المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر 1324هـ .
- القزويني (الخطيب)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان 2003م/1424هـ
- المبرد (أبو العباس محمد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963 .
- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001.

Austin, J. L. 1970, quand dire c'est faire, Paris, Ed. du seuil.

- Searle, J. R., 1972, Les actes de langage. Essai de philosophie de langage, Paris, Collection Savoir Herman.

Searle, J. R., 1982, sens et expression, Etudes de théories des actes de langage les éditions de minuit.

- Searle, J, R, et vanderveken, D, 1985, Foundations of illocutionary logic, Cambridge, Cambridge University Press.
- Sperber, (Dan), et Wilson, (Diedre), 1989, Communication et Cognition, traduit de l'anglais par Abel gerschenfeld et Dan Sperber, Ed Minuit.